التي تدعو الى تشابكها في الذهن. فهي، جميعاً، تدور في فلك فكرة أساسية هي الابتعاد من العنف. لكن الذين عركوا بعض هذه الانماط، أو مارسوها عملياً، تحدثوا عن فوارق معيّنة فيما بينها. فغاندي، وهو من أهمّ آباء نمط المقاومة باللاعنف، اعتبر ان المقاطعة لا تعني العصيان المدني؛ فالمقاطعة عنده تعني رفض التعامل مع الخصم ـ وهو في هذه الحالة المستعمر وكل رموزه ـ وهذا الرفض يستطيع ان يقوم به كل عناصر الشعب وطبقاته وشرائحه، وليس الخاصة من أبناء الشعب الذين يظلون على صلة بالقوانين التي يفرضها الخصم. امّا العصيان المدني، فينطوي، أساساً، على خرق القوانين من قبل عامة الشعب وخاصته، على السواء. بعبارة أخرى، يعدّ نمط المقاطعة أضيق نطاقاً، وخطوة على الطريق، مقارنة بنمط العصيان المدني الشامل. لذلك، يلاحظ ان غاندي قد أعلن، في آب (اغسطس) ١٩٢٠، حملة المقاطعة الشاملة ضد المستعمرين البريطانيين، طالباً من أبناء الشعب الهندي رفض التعامل الاجتماعي، والاقتصادي، مع المحتلين البريطانيين، دون ان يدعو، في ذلك الحين، الى عدم دفع الضرائب[٩]. وظلت حملته تراوح في حدود المقاطعة وعدم التعاون حتى تاريخ ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٠، وأعلن ان ذلك اليوم هو يوم استقلال الهند[١٠]. كذلك، يوجه بعض المصادر النظر الى ضرورة التمييز النسبي بين نمط العصيان المدني ونمط اللاعنف. فالعصيان لا ينفي اللجوء الى قدر من العنف، وقد يتزامن العصيان مع العنف المسلّح ويتواكب معه؛ أمّا اللاعنف، فانه ينفي اللجوء الى أي قدر من العنف[١١]. ويبدو ان اصحاب هذا الرأي محقون تماماً؛ فثمة تجارب للمقاومة ترافق فيها استخدام العصيان المدني مع قدر كبير من العنف، أو الكفاح المسلّح، مثل ثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، ونموذج المقاومة النرويجية للاحتلال النازي، في اثناء الحرب العالمية الثانية[١٢]. وفي الوقت عينه، كان غاندي حريصاً على ان لا تشوب حركته شائبة عنف، حتى انه أعلن تعليق حملة المقاطعة التي بدأها في العام ١٩٢٠ بعد عامين، اثر وقوع حوادث عنف؛ واعتبر ان الاجواء لم تتهيّأ، بعد، لأفكاره حول اللاعنف المطلق[١٣].

على أي حال، فان الفروق النسبية بين هذه المفاهيم ليست بالدرجة التي تحفّز على تناولها بمعزل عن بعضها البعض، سواء من حيث الفكر او من حيث الحركة. ويبدو ان الوعي بهذه الملاحظة هو الذي قاد البعض الى استخدام مفهوم «المقاومة المدنية»، كمفهوم جامع عام يدل على الخصائص المشتركة بين المفاهيم المشار اليها وما يشابهها في حال مقاومة الاحتلال الاجنبي، ثمّ تقسيمها الى مجموعتين فرعيتين؛ تضمّ الاولى الانماط الدنيا للمقاومة المدنية، ومنها رفض قرارات وأوامر سلطة الاحتلال ورفع العرائض والشكاوى واللجوء الى القضاء وتعليق الاعلام والشعارات وتوزيع المنشورات والتعبير بالفنون المكتوبة والمسموعة والمرئية واعلان الاحتجاجات؛ وتضمّ الثانية الانماط العليا للمقاومة المدنية، ومنها الاضرابات الاقتصادية والسياسية والتظاهر والاعتصامات ونحو ذلك من التعبيرات الجماهيرية[١٤].

ان هذا التصنيف غالباً ما يناسب التحليل الدراسي. والمتصور ان الواقع العملي لتجربة من تجارب المقاومة المدنية يشهد تواكب هذه الانماط جميعها. بيد ان الفارق يتضح ليس فقط على المستوى الدراسي، ولكن، أيضاً، عند ملاحظة اي تجربة في اطارها الفعلي، عندما يتمّ التصنيف بين نموذج للمقاومة المسلّحة العنيفة وآخر للمقاومة المدنية، أو عند انتقال احدى التجارب من نموذج الى آخر من هذين النموذجين. وهكذا، يمكن الحكم على الانتفاضة الفلسطينية، المتفاعلة منذ نهاية العام ١٩٨٧، على انها أقرب الى نموذج المقاومة المدنية. بينما يمكن القول ان المقاومة الفلسطينية قبل الانتفاضة، ومنذ العام ١٩٦٧ بخاصة، كانت أميل الى نموذج المقاومة المسلّحة العنيفة.